جهود الوساطة الجزائرية في تسوية النزاع في مالي:
دراسة في المرتكزات والتحديات والسلوك

Algerian mediation efforts in settling the conflict in Mali : study in foundations challenges and behavior

التـــوفيق بوقاعدة*
جامـعة الجزائر 3 – الجزائر
toufikbougaada@hotmail.com

تاريخ الارسال:28 /03/ 2023 تاريخ القبول:29 /05/ 2023 تاريخ النشر:2023/05/10

ملخص:

تسعى هذه الورقة إلى فحص العلاقات التفاعلية بين مكوّنات عملية الوساطة الجزائرية، المتمثلة في المرتكزات الدافعة والتحديات المقيّدة والسلوك الناتج، وسنستعين في ذلك بالمنهج النظمي بالإضافة إلى المنهج التحليلي الذي سيسمح لنا بالاقتراب من ملاحظة مدى تأثير بعض المتغيرات المستقلة (كالمصالحة الوطنية الجزائرية) على تكيّف سلوك الوساطة الجزائرية في حل النزاع المتجدد في شمال مالي، التي انتقلت من أحادية المقاربة الأمنية إلى ثنائية الأمن والتنمية.

الكلمات المفتاحية: الوساطة الجزائرية؛ المفاوضات؛ المصالحة الوطنية؛ التحديات الجيوسياسية؛ الأمن والتنمية.

Abstract:

This papers seeks to examine in interactive relationships between the components of the algerian mediation process, represented in the driving pillard, the constrained challenges, and the resulting behaviors.

and we will use the systematic approach, as well as the analytical approach that will allow us to get closer toobserving the impact of certain independent variables (such as Algerian national reconciliation) on the adaptation of Algerian mediation behaviour in resolving the renewed conflict in northern Mali.

which moved from a mono-security approach to a dual security and development approach.

Keywords: Algerian Mediation, Negotiation, National Reconciliation, Geopolitical Challenges, Security and Development.

*المؤلف المرسل

مقـدمــة

تتبنى الجزائر الوساطة كخيار استراتيجي لتسوية النزاعات الدولية بصفة عامة ونزاعات محيطها الإقليمي بشكل خاص، انطلاقا من مبادئ سياستها الخارجية التي تحولت مع مرور الزمن إلى ثوابت تحكم علاقاتها الخارجية، كرست هذه المبادئ توجهات سياسية مبنية على الحياد والتحرر من الاستقطابات الدولية والإقليمية، ونظرتها "الوستفالية" للسيادة التي تدفعها للرفض الآلي لأي تدخل خارجي في الشؤون الداخلية للدول، بالإضافة إلى مرتكزات دبلوماسية وجيوسياسية شكلت الأرضية المناسبة لنمو توجه الوساطة كسلوك نمطي تتميز به الجزائر في الساحة الإقليمية والدولية.

وتدفع الجزائر لتمسكها بدور الوسيط في المنطقة، إضافة إلى مرتكزات سياستها الخارجية ومبادئ دبلوماسيتها، التحديات الجيوسياسية المستجدة في محيطها الاقليمي، وتنامي النزعة التدخلية لبعض الدول، وبروز فواعل جديدة غير تقليدية في معادلات النزاعات التي تعرفها الدول المجاورة، وتشكل محاور استقطاب جديدة من خارج المجال الجغرافي للمنطقة، كالمحور التركي والمحور الإماراتي، بالإضافة إلى دخول الكيان الصهيوني كفاعل في ترتيبات الأمن لبعض دول الجوار عبر تطبيع العلاقات مع المغرب، ودعم فواعل لا دولاتية في ليبيا والنيجر، ووإنشاء أطر للتعاون والتنسيق على غرار "قمة النقب"* المنعقدة في 27 و28 مارس 2022، التي جمعت وزراء خارجية الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الإسرائيلي والمغرب والإمارات ومصر والبحرين.

في ظل هذه التحديات الأمنية التي تعرفها المنطقة، تسعى الجزائر لتقديم الوساطة الدولية كبديل للنزاعات المسلحة والتدخل العسكري الخارجي، لأنها تقدّر تكلفتهما على أمنها القومي والنظام الأمني الإقليمي، ومن جهة أخرى تعتبر الوساطة الإطار العملياتي المناسب لتجسيد مقاربة الجزائر المبنية على الأمن والتنمية، من أجل حل النزاعات الافريقية بصفة عامة والنزاع في شمال مالي بصفة خاصة، ولتدارس هذا التوجه سنعالج الإشكالية التالية:

كيف استطاعت الجزائر تعبئة مرتكزاتها وتوظيف مواردها، من أجل تحقيق الأمن والسلم في شمال مالي من خلال عملية الوساطة؟

للإجابة عن هذه الإشكالية سنسعى إلى اختبار الفرضية التالية

ركزت الوساطة الجزائرية على معالجة الأسباب البنيوية للنزاع، والمتعلقة بالمسائل الأمنية والتنموية والاجتماعية والسياسية، ومأسستها وفق مقاربة سياسية تضمن مصالح كل الأطراف، وقادرة على إنهاء الحركة الدائرية للنزاع في مالي.

أولا: المتغيرات القبلية للوساطة الدولية: مدخل نظري.

تندرج دراسة الوساطة الدولية، ضمن دراسات الصراع والسلام والمنع الوقائي، وتتقاطع أحيانا مع إدارة الصراع الدولي كما يعرفه واتكينز **(watkins)** وروسغرانت **(Rosegrant)**، بأنه عملية يقوم بها طرف دولي ما (يسمى طرف ثالث **Third Party**)، يتدخل من خلالها بين أطراف صراع دولي قائم بغية تجنب التصعيد ونزع فتيل التوتر، ومنع تفاقم ذلك الصراع[1].

1- مفهوم الوساطة:

تعرف الوساطة بأنها " أسلوب من أساليب الحلول البديلة لفض النزاعات الدولية التي تقوم على توفير ملتقى الأطراف المتنازعة للاجتماع والحوار وتقريب وجهات النظر بمساعدة شخص محايد، وذلك لمحاولة التوصل الى حل ودي يقبله أطراف النزاع، وقد عرفها آخرون بأنها " احدى الطرق الفعالة لفض المنازعات بعيدا عن التقاضي، وذلك من خلال إجراءات سرية تكفل الخصوصية بين أطراف النزاع، من خلال استخدام وسائل وفنون مستحدثة في المفاوضات بغية الوصول الى تسوية ودية مرضية لجميع الأطراف[2].

وبالرغم من وجود العديد من التعاريف الوساطة التي تختلف حسب الزاوية التي ينظر إليها، وكذا المحددات التي ترتكز عليها، إلا أن التعريف الذي قدمه جاكوب بركوفيتش (Jacob Bercovitchtch)، يعتبر من أهم الوساطة في حقل دراسات العلاقات الدولية، والذي انتهى في تعريفه إلى أنها "عملية إدارة الصراع تتعلق بجهود الأطراف ذاتها، حيث تطلب الأطراف المتنازعة مساعدة أو تقبل عرضا بالعون من فرد أو جماعة أو من دولة أو منظمة لتغيير أو التأثير في مدركاتها أو سلوكها دون اللجوء إلى قوة ماديّة أو مناشدة سلطة القانون"[3].

وبموجب هذا التعريف يمكن استنباط عدة متغيرات تتحكم في مسار عملية الوساطة.

2- متغيرات عملية الوساطة:

تشتغل الوساطة بشكل فعّال عندما يسيطر التفكير والتصرف العقلاني على مدركات أطراف النزاع بفعل الألم المتبادل، الناتج عن مأزق الجمود وعدم القدرة على حسم النزاع لصالح طرف من الأطراف، فالوساطة تسير في الاتجاه المعاكس للمسارات التي تكرس الحلول الصفرية للنزاعات.

2 .1. متغير لحظة نضج الصراع أو التوقيت المناسب Ripe Moment:

هذا المتغير له أهمية محورية لدى خبراء الوساطة والمفاوضات؛ وهو التوقيت الذي يلجأ فيه أطراف النزاع لطلب المساعدة أو تقبل عرضا بالعون....، وهو نقطة التحول الحيوية في مدركات وسلوك أطراف النزاع، ويعرف هذا التوقيت في أدبيات دراسات السلام بلحظة النضج أو اللحظة المواتية، وهي نتاج لتفاعل متغيرات وشروط قبلية أهمها[4]:

- أزمة الألم المتبادل الناتجة عن حالة الجمود **Mutually Hurting Stlamete** (**MHS**))
- توفر اعتقاد لدى أطراف النزاع بإمكانية وجود مخرج لمأزق المعاناة المتبادلة، بمعنى آخر وجود بديل عن الصراع.

- تغير الوضع على الصعيد التوازن العسكري، أو توازن القوة بين الأطراف المتصارعة.

هذه المتغيرات هي التي تدفع أطراف النزاع للبحث عن مخرج « **way out** »، من هذا الجمود المؤلم لكليهما، فيلجئون لطلب أو تقبل المساعدة من طرف ثالث.

2 . 2. متغير جهود أطراف النزاع ذاتها:

وتعتبر خاصية أساسية من خصائص الوساطة، وعنصر مكوّن لمفهومها، حيث جاء في تعريف " بركوفيتش" المذكور سابقا على أنها (عملية إدارة الصراع تتعلق بجهود الأطراف ذاتها)، بمعني أن تدخل الطرف الثالث يكون لتجسيد الإرادة المشتركة لأطراف النزاع وحدهم، وما يقوم به هو توفير بيئة مناسبة لتجسيد إرادتهم، دون ممارسة أي نوع من الإكراه على الأطراف أو أحد أطراف النزاع، عكس صيغ الحل السلمية الأخرى التي عادة ما ما تفرض إرادة الطرف الثالث خارج إرادة أطراف النزاع؛ كفرض حل عن طريق مجلس الأمن الدولي، أو القضاء الدولي عن طريق محكمة العدل الدولية، أو التحكيم الذي يعتبر شكلا من أشكال التدخل من قبل طرف ثالث من أجل التسوية السلمية للنزاعات الدولية [5]، ومن الناحية الواقعية نجد أن أطراف النزاع لا يتحمسون إلى المقاربة القانونية ويتهربون منها، لأنها تنقل سلطة اتخاذ القرارات من أطراف النزاع إلى هذه الهيئات القانونية، والأحكام التي تصدر عنها يمكن أن تمس بكرامة وشخصية وسيادة الدولة[6]، في المقابل نجد أن أطراف النزاع تُحبذ الوساطة لتكريس إرادتها، وتسهيل عملية الانتقال من منطق اللعبة الصفرية إلى منطق لعبة رابح – رابح.

2 . 3. تحليل طبيعة النزاع:

هناك اتفاق عام في أدبيات الوساطة، بأن نجاح الوساطة أو فشلها له علاقة مباشرة بطبيعة النزاع، فالنزاعات التي عرفت انتشارا كبيرا في مرحلة ما قبل الحرب الباردة، والمرتبطة بالمواضيع السيادية كالاحتلال والنزاعات الحدودية انحصرت وتقلص عددها، وظهرت نزاعات ذات طبيعة مختلفة في فواعلها وموضوع نزاعها، أغلبها نزاعات داخل الدول (داخل الدولة الواحدة)، حول المسائل الهوياتية والموارد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مثل عدم المساواة بين مكونات المجتمع في توزيع الثروة، وتضييق المشاركة في السلطة على تيارات أو مجموعات عرقية ودينية.

لقد عرفت العديد من دول العالم انقسامات مجتمعية حادة بعد نهاية الحرب الباردة، تحولت إلى نزاعات ذات ديناميكية انفصالية تهدد وجود كيانات الدول، ووضعت النخب السياسية الحاكمة، وجه لوجه أمام تحديات بنيوية كانت مؤجلة ومخفية أمام قوة الاستقطابات الثنائية، التي غطت الفترة الممتدة بعد الحرب العالمية الثانية الى غاية انهيار جدار برلين.

استوجب التغير في طبيعة النزاعات أطر ملائمة لتسويتها وحلها، والوساطة هي انسب إطار لمعالجة هذا الشكل من النزاعات–كما أكدته معطيات الواقع–لأنها تنطلق من تشريح الأسباب العميقة للنزاعات، التي تسمح لها بتصميم خطة تدخل تستجيب للمكاسب المتوقعة لأطراف النزاع، وقد بينت الدراسة البيانية التي قام بها

"جاكوب بركوفيتش" أن فرص نجاح الوساطة عالية في معالجة النزاعات حول الموارد (السياسية والاقتصادية)، والنزاعات الإثنية المتعلقة بالهوية، حيث سجلت 70% في النزاعات حول الموارد، و66.7 % في النزاعات الإثنية[7]. ذلك أن مسار الوساطة يعتبر تحليل الأسباب الكامنة وراء حدوث النزاع، متغير مستقل يؤثر على عملية الوساطة ونتائجها.

وقد قدم مختصون في دراسات الصراع والسلام إسهامات أكدت على ذلك، ومثال ذلك التحليل الذي قدمه "مايكل لاند"**(Michael Lund)** للصراع في العالم الثالث، حيث ركز بشكل خاص على الصراعات الداخلية وسماه "الجذور المسببة للنزاعات العنيفة والمشكلات المرتبطة بها"، وفيما يلي جدول يبيّن مكوّنات الإطار التحليلي لأسباب النزاعات.

الجذور المسببة للصراعات العنيفـة والمشكلات المرتبطـــة بها			
الجذور المسببـــة01	الجذور المسببـــة02	الجذور المسببـــة03	الجذور المسببـــة04
عدم توازن في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين الجماعات الهوية المتعددة 1عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية 2.حصرية نخبة الحكم 3.انتهاك حقوق الجماعة السياسية 4.عدمالاستقرار بسبب النزوح الداخلي واللاجئين 5.العنف السكاني	الحكم الغير شرعي واللاديمقراطي وغير الكفء 1.أزمة شرعية الحكومة ومؤسسات الدولة 2.فشل أو عدم كفاءة الخدمات العامة 3.العنف السياسي والاجتماعي والأعمال الاجرامية 4.التفسير المتحيز للقانون وفرضه من خلال القوى الأمنية والقضائية	غياب فرص التصالح السلمي بين جماعات المصالح والعجز في تجسيير العلاقات بين مختلف جماعات الهوية 1.غياب الاليات الفاعلة لتسوية النزاعات 2.غياب التعددية وحوار التنوع 3.عدم الثقة بين جماعات الهوية المتعددة 4.المشاركة الخارجية الضعيفة أو المؤذية	غياب المجتمع المنظم والنشيط 1.ضعف مؤسسات المجتمع المدني 2.غياب الاعلام المهني والمستقل

المصدر: سامي ابراهيم الخزندار، **إدارة الصراعات وفض المنازعات إطار نظري**، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2014، ص 166.

ثانـــيا: مرتكزات الوساطة الجزائرية

تستند الوساطة الجزائرية على مرتكزات لها تأثير كبير في دينامية عمل الوساطة على عدة مستويات، على المستوى المبدئي ترسم وتحدد فضاء تصرف السلوك الخارجي، الذي تعتبر الوساطة جزءا منه، وعلى مستوى الفاعلية والأداء تعتبر مصادر معنوية ومادية تساعد عملية الوساطة على النجاح في حل نزاعات الجوار الإقليمي للجزائر الملتهب.

1- المرتكزات المرجعية: تستند الوساطة الجزائرية على مرتكزات مرجعية تحدد الأطر الذي تستند إليها في جهود وساطتها، وهي:

1.1.مرجعيات دولية:

تحرص الجزائر أن يكون سلوكها الخارجي منسجم مع إرادة المجتمع الدولي، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة، ونلمس ذلك منذ دستور 1989 في مادته 27، التي توضح الإطار الدولي الذي تعمل فيه الجزائر،"تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتتبنى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه"[8]، في نفس الاتجاه تفضل الأمم المتحدة خيار الوساطة والمفاوضات على الخيارات الأخرى المتاحة لتدخل الطرف الثالث، وهو ما توضحه المادة 33 من الفصل السادس لميثاق الأمم المتحدة حيث تؤكد أنه " يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرّض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطرق المفاوضة، والتحقيق، والوساطة، والتوفيق، والتحكيم، والتسوية القضائية...).[9]

1 ـ2. مرجعيات دستورية:

تشكل مبادئ حسن الجوار أرضية انطلاق للوساطة الجزائرية، ومحدد أساسي في سلوكها، وتتجلّى هذه القيمة في إعطاء بعد حركي وديناميكي لمبدأ حسن الجوار، والخروج من حالة الجمود المتمثلة في الاكتفاء بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إلى التعاون وخلق شبكة من المصالح المشتركة، وهي ما سمته الجزائر بحسن الجوار الإيجابي، المعبر عنه من طرف الرئيس الشاذلي بن جديد في خطابه للأمة بتاريخ 20 ديسمبر 1981، والذي جاء فيه (إن الجزائر تسهر على تحقيق حسن الجوار الإيجابي، إن حسن الجوار البسيط الذي يعني مجرد عدم الاعتداء، وتفادي التدخل في الشؤون الداخلية ليس كافيا في حد ذاته كضمان للاستقرار، ولابد من إعطائه بعدا إيجابيا للقضاء على أسباب التوتر عن طريق بناء علاقات تعاونية وتكاملية في مختلف المجالات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية[10] وفي المجمل مبادئ حسن الجوار يحددها الدستور الجزائري لسنة 1976، في الفصل السابع من الباب الأول تحت عنوان "**مبادئ السياسة الخارجية** "[11] وتتمحور حول :

-المادة 89: تمتنع الجمهورية الجزائرية، طبقا لمواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية، من اللجوء إلى الحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها، وتبذل جهدها لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية.

- المادة 90: وفقا لمبادئ عدم الانحياز وأهدافه، تناضل الجزائر من أجل السلم، والتعايش السلمي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

- المادة 93: يشكل دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات الودية بين الدول على اساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، مبدأين أساسيين للسياسة الوطنية.

2.المرتكز الدبلوماسي

تتكئ الجزائر على رصيد تراكمي سميك صنعته الإنجازات الدبلوماسية التي تمتد جذورها إلى الثورة التحريرية[12]بنضالها الدبلوماسي التحرري ضد الاستعمار، عبر بعثة جبهة التحرير الوطني (FLN)، وبعدها الحكومة الجزائرية المؤقتة(GPRA) الذين أمّنوا صدى دولي للكفاح المسلح في الداخل، وبعد الاستقلال لعبت دور قلعة الأحرار وقبلة الثوار، واستطاعت الجزائر أن تحجز مكان دبلوماسي مرموق في الساحتين الدولية والإقليمية رغم حداثة استقلالها، من خلال أداء دور الوسيط الإقليمي والدولي، كالوساطة بين تونس وليبيا عام 1974، الوساطة بين إيران والعراق 1975، الوساطة بين مصر وليبيا 1977، الوساطة بين ايران والولايات المتحدة الأمريكية في أزمة الرهائن، أين استعانت الحكومة الأمريكية بطرف ثالث; وهو الجزائر، لحل أزمة الرهائن بعد فشل المحاولة الألمانية في 9-12 سبتمبر 1980، لجأت الولايات المتحدة إلى طلب المساعدة من الجزائر عن طريق الوفد الجزائري في نيويورك، وكلّل هذا المسار العسير والمعقد بإطلاق سراح الرهائن وتحريرهم بموجب اتفاق وساطة الجزائر، الأمر الذي أعطى مصداقية على قدرات الوساطة الجزائري في حل أزمة دولية على هذا المستوى، وهذا باعتراف رئيس الفريق الأمريكي المفاوض "وارن كريستوفر" الذي صرح قائلا " إن هذا النجاح لم يكن ممكنا دون مساعدة الجزائر" [13].

ما يمكن الانتباه إليه في هذا المقام هو المكانة التي كانت تحظى بها الجزائر لدى المجتمع الدولي، رغم أن توقيت أزمة الرهائن الأمريكيين في إيران، جاء في قمة الاستقطاب الدولي بين المعسكرين الشرقي (بقيادة الاتحاد السوفياتي) والغربي (بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية)، والجزائر معروفة كدولة ناشطة في حركة دول الانحياز، إلا أن الدور الجزائري نال رضا كل الأطراف، وهذا قيمة مضافة للدبلوماسية الجزائرية.

3.مرتكز الثقافة السياسية: (المصالحـــــة الوطنية الجزائرية):

ترسبت الثقافة السياسية لدى الجزائريين عبر الزمن التفاعلي مع قضيتهم الوطنية الأم المتمثلة في استرداد السيادة و الاستقلال، ومع القضايا العادلة في العالم ، فتشكلت من خلاله قيم التحرر والانتصار للحق، والتمسك بالمشتركات الحضارية من الدين، والتاريخ، واللغة ، والمصير المشترك، التي تعتبر الوحدة الثقافية للأمة، وهي تحصينا أمنيا حسب المفهوم الموسع للأمن لـ " باري بوزان لBarry Buzane " الذي يعتبره "السعي للتحرر الكلي من كل انواع التهديد"[14]، أي قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي، هذه الترسبات القيمية أنتجت مزاجا وتصورا(عدسات ثقافية) جمعيا للجزائريين، يتعاطون وفقه مع مختلف القضايا الوطنية، والإقليمية، والدولية، ولعل الفضل يعود الى هذه الثقافة التي مكّنت الجزائريين من ان يتجاوزوا مأزق الانقسام المجتمعي الذي كان يهددهم، جراء الأزمة الأمنية الدامية التي عاشتها الجزائر خلال العقد الأخير من القرن الماضي.

فقد أنهى الجزائريون مأساتهم الوطنية وعشرية مؤلمة من تاريخهم السياسي المعاصر بميثاق للسلم والمصالحة الوطنية، صوت عليه 97.38 في المائة من الجزائريين[15]، معبرين بذلك عن طيهم لصفحة دامية

من الاقتتال الداخلي، وكذا رفضهم لمقاربة الحل الأمني في مواجهة التطرف، التي انتهجتها السلطة في بداية الأزمة، والتوجه نحو رحاب العيش المشترك القائم على الرحمة والتسامح والوئام المدني، وعقد العزم على عدم الرجوع إلى تكرار هذه المأساة، وهو ما يتطابق مع أدبيات ومسائل النزاع والسلام في العالم حيث تعرّف المصالحة بأنها : سيرورة من الوفاق وطمأنة الرأي العام في أمة أو بلد ما بعد حدث أليم يكون قد أصاب تاريخهم الحديث، ويتبدّى مسعى المصالحة في مظهر مزدوج، يتمثل بالسماح للضحايا بالتعبير الصريح، وحث الفاعلين الآخرين على الاعتراف بأفعالهم، بهدف تحقيق الشعور بالانتماء الى كيان واحد، والقبول تاليا بمنطق العيش المشترك، وفي الحصيلة تجنب تكرار المأساة الوطنية.[16]

وكان لمكاسب المصالحة الوطنية على المستوى الوطني الأثر العميق على مدركات صناع القرار في الجزائر، وترسخت لديهم قناعة بقصور المقاربة الأمنية الصرفة، ونجاعة مقاربة الأمن والتنمية، الأمر الذي عزز من فرص تعميمه خارجيا، وذلك من خلال تصدير هذه النموذج عبر الوساطات التي تقوم بها الجزائر في حل نزاعات محيطها الإقليمي، وعلى رأسها قيادة الجزائر لوساطة دولية من حل النزاع في شمال مالي المتوج باتفاق الجزائر في 20جوان 2015،تحت عنوان" اتفاق السلم والمصالحة الوطنية في مالي المنبثق عن مسار الجزائر" ، وهذا ادراكا عميقا من الجزائر بأن المخرج الوحيد من مأزق الانقسامات المجتمعية هي المصالحة الوطنية، وليس غرور اللعبة الصفرية.

4.مرتكزات جيوسياسية

تحظى الجزائر بموقع متميز في شمال القارة الإفريقية، بمساحة قدرها 2381741 كم^2 ، وهو ما يجعلها أكبر الدول الأفريقية والعربية مساحة، لها واجهة بحرية متوسطية تمتد على 1200 كلم، وحدود برية على طول 6343 كلم، تتجاور بها مع سبع دول، اتخذت الطابع الجمهوري نظاما لحكمها ومرت بمرحلتين أساسيتين في تاريخها السياسي، بما كان له من أثر في جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية: مرحلة الأحادية الحزبية ومرحلة التعددية السياسية، مجموع سكانها الذي يصل إلى44 مليون نسمة[17].

تقع الجزائر على امتدادات عديدة أنتجت فضاءات جيوسياسية متنوعة تنوع أسس انتمائها ومنطلقاته، بين ما رسمته جغرافيتها الطبيعية وما نسجته مكوناتها البشرية، الأمر الذي يمكن قراءته في ديباجة دستور2020م " إن الجزائر، أرض الاسلام، وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، وأرض عربية وأمازيغية، وبلاد متوسطية وأفريقية تعتز بإشعاع ثورتها..."،[18] وهذا يعني أن للجزائر موقعا محوريا يلتقي عنده ويتقاطع من حوله كثيرا من الامتدادات التي ما كان لها إلا أن تترك أثارا عميقة في الدبلوماسية الجزائرية، وهي تتداخل بطريقة مركبة ومتشابكة مع بعضها البعض، وهي :

- امتداد قاري إفريقي يتضمن فضاءين إقليمين مهمين: الفضاء المغاربي والساحل الافريقي
- امتداد بحري اتاح الانتماء إلى الفضاء المتوسطي
- امتداد وجداني يعبر عنه بالانتماء الى الفضاءين العربي والاسلامي.

كل هذه الامتدادات والتقاطعات جعل من الجزائر دولة محورية لها أعباء أمنية متعددة المستويات، ويستوجب عليها أن تؤدي دور ريادي يتناسب مع موقعها اتجاه فضاءات انتماءها الجغرافي.

لا يمثل الموقع الجغرافي وحده المرتكز الجيوسياسي للدبلوماسية الجزائرية، فالميزة الجغرافية الاستراتيجية التي منحتها الطبيعة للجزائر، بانفتاح شمالها على جنوب أوروبا، وانفتاح جنوبها على إفريقيا وانفتاح شرقها على العالم العربي، اعطى ميزة تفضيلية في العلاقات الاقتصادية والتجارية في فضاء جغرافي يشهد تنافسا شديدا بين قوى العالم الكبرى على الموارد والاسواق، وتقع الجزائر في قلب هذا التنافس لما تحوزه من موارد طبيعية أساسية في الاقتصاد العالمي.

يعتبر النفط والغاز من أهم الموارد الطبيعية التي تحوزها الجزائر، وتحتل مكانة متقدمة في جيبولتيك الماديتين في العالم، خاصة في مرحلة ما بعد الحرب الروسية الأوكرانية، وتشكل المواد الطاقوية محددَين أساسيين في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية، وعنصران مهما في مكونات القوة التي تسمح لها ببناء تصوراتها أدوارها الإقليمية، وادورها في السوق العالمية لهاتين المادتين الحيويتين.

ثـالثـا: سلوك الوساطة الجزائرية بين التحديات، والمتطلبات.

1.التحديات الجيوسياسية في المنطـقة:

تتميز المتغيرات الجيوسّياسية في المنطقة المحيطة بالجزائر، بأنها مترابطة مع بعضها البعض في علاقة سببية، حيث يؤثر أي متغير في الواقع الأمني والدبلوماسي على مجمل المتغيرات الأخرى، التي ترسم في النهاية المشهد الجيوسياسي، وقد شكل متغير ضعف وهشاشة الدول المحيط بالجزائر في كل من مالي والنيجر وليبيا مأزق حقيقي في كيفية التعامل مع أزماتها، التي كان من أثارها انتشار الظاهرة الإرهابية والجريمة المنظمة، وزيادة أطماع الدول للتدخل عسكريا فيها، واستثمار هذا الفشل في تعزيز المصالح والفرص، وكل هذه الاثار شكلت تهديدا مباشرا للأمن القومي الجزائري، ومن أهم التحديات التي فرضتها ما يلي:

1ـ1. سوء إدارة التعدد الاثني، وفشل بناء الدولة:

ورثت الدول الإفريقية عبأ بنيوي كبير بدأ بالاحتلال الأوروبي الذي أدى إلى التقسيم المجحف لإفريقيا بين القوى الاستعمارية في مؤتمر برلين لسنة 1884م، دون مراعاة العوامل الاثنية والعرقية وامتداداتها الجغرافية التي تميز التركيبة الديمغرافية للقارة، حيث نجد جماعات عرقية ذات تاريخ من العداء داخل حدود إقليمية واحدة[18]، وجماعة عرقية واحدة مقسمة على عدد من الدول، وكان ذلك سببا رئيسيا في اندلاع الصراعات الأثنية داخل الدولة الواحدة او بين دولتين بعد موجات التحرر التي عرفتها القارة، هذا الواقع الجيوسياسي لخارطة التعدد والتنوع، ولم تستجب له النخب والأنظمة السياسية لما بعد الاستقلال، بهندسة دستورية ومؤسساتية تضمن حقوق كل الأطراف، وتحوّله الى حالة اندماج وولاء مركزي، بل أبانت أغلب الدول الإفريقية عجزا في إدارة مكوناتها الاجتماعية، واحتوائها في إطار مشروع الدولة الوطنية [19]، الامر الذي أصبح هاجسا أمنيا إقليميا ودوليا لما يحمله من تهديدات عابرة للحدود.

فشل بعض الدول الافريقية في بناء الدولة الوطنية وعجزها عن تحويل مقدراتها الطبيعة إلى برامج تنمية كان سببا لزيادة حالات التمرد والانفلات الأمني صعب من مهمة السلطة المركزية على ضبط الحدود وبسط نفودها على كافة إقليم الدولة، وهو ما ساعد دول وقوى أجنبية على توظيف حالة الانقسام لاستنزاف ثرواتها وإدامة حالة اللااستقرار، ومكن التنظيمات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة من بسط نفوذها على مناطق من البلاد، واستغلال الحيز الجغرافي كمناطق آمنة لتنظيم نشاطاتها، وإدارة أعمالها الإجرامية العابرة للحدود، ومثال ذلك ما وقع في الأزمة "الأزوادية"؛ فبعد ما كان الطوارق الأسياد على أرض الأزواد يديرون المعابر التجارية بين القوافل العربية والأوروبية، وينشرون العلم والمعارف من المنارة العلمية "تومبكتو"، وجدوا أنفسهم بعد الاستقلال مهمشين من العملية السياسية ومشروع بناء الدولة الوطنية في مالي، بل أصبحوا محل اضطهاد ومتابعات وإقصاء، الأمر جعلهم قوّة انفصالية تسعى لخلق إطار بديل عن الدولة المركزية في "بامكو".

1 ـ2. جيوبوليتكية الارهاب:

وفرت أزمة التغلغل التي تعاني منها دولة مالي والنيجر، مناخا جذابا للتنظيمات الإرهابية والإجرامية التي وظفت هذا المعطى الجيوسياسي لصالحها على المستويين التاليين:

– على المستوى الحيز الجغرافي، واعتمادها كملاذ آمن لإدارة أعمالها الإجرامية، من حيث الأريحية في التخطيط، وفضاء حر لتمويل نشاطاتها الإرهابية من خلال الاعتماد المتبادل مع الشبكات الدولية للمخدرات، وتجارة البشر والسلاح.

– على المستوى البشري اعتماد استراتيجية إدارة حالة الإحباط الذي يعانيه سكان الشمال المالي وخاصة شباب الطوارق، بسبب سوء إدارة التعدد الإثني والتوزيع غير العادل للموارد المادية والمعنوية من طرف الحكومة المركزية في باماكو، الأمر الذي سهل تجنيدهم واستفراغ مضامين المواطنة لديهم، من طرف الجماعات الإرهابية التي تغلغلت في المدن الرئيسية لشمال مالي وخاصة "غاو" و"كيدال".

تعتبر الجزائر أكثر الدول توجسا من الظاهرة الإرهابية، لما تكبته من خسائر مادية وبشرية، فقد فقدت الجزائر أكثر من 200 ألف مواطن من مختلف الشرائح عمال، فنانين، إعلاميين، عسكريين .... وخسائر مادية طالت كل القطاعات التربوية، صحية، اقتصادية بلغت 23 مليار دينار جزائري[20]، وعانت من عزلة دولية خانقة، لهذا تتخوف الجزائر من التهديدات الإرهابية العابرة للحدود، لأنها على علم بديناميا‌تها، وتقع في خط المواجهة الأول مع التنظيمات الإرهابية وهذا لعدة اعتبارات:

– الحدود المشتركة مع الدول التي تعرف انهيار في النظام الأمني الحكومي (مالي، النيجر، ليبيا)،وتشكل ما نسبته 52.25 بالمائة من مجموع الحدود البرية للجزائر، وبطول 3314 كلم[21]، هذا الانكشاف الأمني الذي يفوق نصف الحدود البرية، يضع الجزائر وجها لوجه في مواجهة كل أشكال التهديدات الأمنية.

– اتخاذ منطقة أزواد قاعدة لإعادة بناء وهيكلة ما تبقى من العناصر الإرهابية التي كانت تنشط في الجزائر، وانتقلوا إلى صحراء الأزواد في بداية العشرية الأولى من القرن الحالي2003، بعد الضربات الموجعة

التي تلقوها في معاقلهم في الشمال، والنزيف البشري الذي تعرضت له التنظيمات الإرهابية من خلال انخراط عناصرها في مسارات قانون الرحمة ثم الوئام المدني، وصولا الى ميثاق المصالحة الوطنية، هذا الانتقال سمح للعناصر الإرهابية بالارتباط عضويا بهياكل تنظيم الإرهاب الدولي (القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي) سنة 2007 [22].

–تصريف فائض القوة لتنفيذ اعتداءات عابرة للحدود داخل الجزائر، وخاصة ان أغلب قيادة أركان هذه التنظيمات جزائريون كالإرهابي "مختار بالمختار"[23]، وقد عمل التنظيم الإرهابي على تعزيز قوته من خلال ما يلي:

– استراتيجية اختطاف الأجانب، وخاصة السياح منهم، والمطالبة بالفدية مقابل الإفراج عنهم، وتحويل تلك الأموال لشراء الأسلحة والتجنيد لدعم قدراتها القتالية، وأكد هذه الحقيقة مستشار رئيس الجمهورية السابق كمال رزاق بارة، حيث قال "لقد تحصّل ما بات يعرف بـ " تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي" على أكثر من 50 مليون اورو من عائدات عمليات الفدية التي تدفعها الدول الغربية نظير إطلاق سراح رعاياها المختطفين، فضلا عما يزيد على 100 مليون اورو حصّلتها على شكل خدمات وهبات غير مباشرة"[24].

– الانتماء الى هيكل دولي، المتمثل في تنظيم القاعدة الذي يعتبر الطريدة رقم واحد للمجتمع الدولي، والمحرك الأساسي للحرب الدولية على الإرهاب، ويستفيد منه آليا تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، سواء من الناحية المالية واللوجستية، أو من الموارد البشرية تدريبا وتجنيدا.

– العلاقة الاعتمادية بين الإرهاب وجماعات الجريمة المنظمة؛ هذه العلاقة أصبحت واضحة، وخاصة بين الجماعات الإرهابية، ومهربي المخدرات (**Narcotrafiquants**)، فهذه الأخيرة هي مصدر مهم لتمويل الجماعات الإرهابية (سيارات، ذخيرة حية ..)، مقابل تأمين العبور إلى أسواقهم الأوروبية عبر الجزائر وتونس وليبيا، وأزداد الترابط بين مهربي المخدرات والإرهابيين بعد العملية العسكرية الفرنسية " سرفال" سنة 2013، التي خلقت حالة تضامن بينهم، وذلك بسبب الضغط الكبير الذي تعرض له الإرهابيين جراء العملية العسكرية، وبدافع الحاجة للسند لم تكترث القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي « AQMI»، وحركة أنصار الدين، من عقبة التعارض الديني والإيديولوجي مع هذا التقارب[25].

وفعلا فقدت تحوّل فائض القوة للجماعات الإرهابية إلى تنفيذ أعمال إجرامية على الجزائر، وخاصة بعد انضمام " الجماعة السلفية للدعوة والقتال" **GSPC** إلى "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"AQMI" ، واستطاعت القاعدة أن تضع بصمتها في الجزائر، وذلك باستيراد نموذجها الإجرامي المتمثل في العمليات الانتحارية، فكانت اول عملية انتحارية لـ AQMI فوق أرض الجزائر في 11 أفريل 2007 في العاصمة، استهدفت قصر الحكومة، مخلفا 33 قتيلا و222 جريح ، بعد عشرة أشهر من الاعتداء الإرهابي، استطاع التنظيم الإرهابي **AQMI** تنفيذ عملية ثانية أكثر دموية ووحشية من الأولي، بالهجوم على مقر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والذي خلف 62 قتيل بينهم 16 موظف تابع للأمم المتحدة ، و177 جريح[26]،

اختطاف رعايا ايطاليين وإسبان سنة 2011 يعملون في إطار منظمات انسانية في مخيمات اللاجئين الصحراويين في تندوف.[27]

1-3. ارتدادات الربيع العربي، والتدخل الخارجي:

مثلت أحداث ما يعرف بـ "الربيع العربي" النموذج الخاص بالمنطقة العربية لإحداث التحول الديمقراطي، من خلال انتفاضات جماهيرية للتخلص من الانظمة الاستبدادية والمطالبة بالمزيد من الاصلاح السياسي والاقتصادي، وعلى الرغم من أنها بدأت بطريقة سلمية، إلا أنها ما لبثت أن تحولت في بعض الدول إلى أشكالا من العنف، وأدخلت بعض دولها في حروب أهلية وطائفية (ليبيا وسوريا)، هذا الاضطراب في الفضاء العربي للجزائر، شكل تحديا جديا للسياسة الخارجية الجزائرية في بدايته، من جهة أنها جعلت صانع القرار في مواجهة موقف غير اعتيادي؛ إذ تتقاطع المبادئ الثابتة للسياسة الخارجية الجزائرية مع المصالح الوطنية والاستراتيجية للبلد فإما الانحياز إلى خيارات الشعوب –مع في ذلك من تخوف لانتقال العدوى إليها– والقفز على مبدأ عدم التدخل واحترام سيادة الدول، أو اعمال مبدأ عدم التدخل و التغاضي عما يحدث في هذه الدول ومراقبة الأحداث من بعيد، واكتفت في أكثر الأحيان بالدعوة إلى ضبط النفس، وبدا الحرص واضحا على إظهار الحياد "لجميع الأطراف المتنازعة خلال تلك الأحداث.

لم يخرج الموقف الجزائري في النهاية عن مبدأ عدم التدخل، واعتبرت ما يحدث في دول الربع العربي شأنا داخليا، لكن عبرت عن تخوفها من الفوضى والاضطراب المترتب على عدم الاستقرار السياسي المرافق للثورات الشعبية، والتهديدات التي يمكن أن ينقلها إلى الداخل الجزائري في ظل الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي يعيشها المجتمع الجزائري، خصوصا أن الجزائر كانت قد خبرت النتائج السلبية لعدم الاستقرار السياسي وما نجم عنه من عنف مسلح منذ توقيف المسار الانتخابي عام 1991م.

إن الانكفاء على الذات، الذي طبع السياسة الخارجية الجزائرية تجاه ثورات الربيع العربي، والبحث عن ضمان الاستقرار الداخلي واستتاب الأمن، وذلك في ظل الأخطار الحدودية المتوقعة مع تونس وليبيا واحتمال تزايد التهديدات اللاتماثلية، وذلك بتزايد نسب اللجوء والهجرة غير الشرعية وتزايد تأثير الحركات الارهابية وتناميها والتخوف من انتقال عملياتها إلى العمق الجزائري[31].

شكل النموذج الليبي لدول الربيع العربي أكبر تحدي حقيقي للأمن القومي والإقليمي للجزائر، لما افرزه من عدم استقرار وانتشار فوضى السلاح لدى الجماعات الإرهابية والميليشيات المسلحة، بسبب الهشاشة الأمنية الناجمة عن تفكك وضعف المنظومة المنية القائمة[32]. واستغلت القوى الإقليمية والدولية هشاشة الدولة وجود عجز في ضبط الوضع الأمني وإعادة الهيبة للأجهزة السيادية، لمساندة الأطراف المتصارعة بحث عن موطأ قدم في خريطة المصالح الاقتصادية والتجارية التي تحوزها الدولة.

وضع الانكشاف الأمني لليبيا والتدخلات الخارجية الجزائر وجه لوجه أمام تحدي جيوسياسي يهدد أمنها القومي، وتحمل وحدها مهمة حماية ومراقبة الحدود المشتركة مع دول النزاع (ليبيا ومالي) التي أصبحت ممر

سهل للجماعات الإرهابية وتجار الأسلحة والبشر، ولا يزال هذا التحدي قائما مع استمرار حالة الااستقرار في الدول الجوار الجنوبية.

لقد أفرزت الحالة الليبية جملة من التعقيدات لمسار الوساطة الجزائرية في مالي، بسبب زيادة نشاط وانتشار الجماعات الإرهابية في شمال مالي مستغلة وفرة الأسلحة والذخيرة المهربة من ليبيا، وتحالفها مع بعض الجماعات المتمردة، وتراجع أولوية الحلول السلمية لازمة مالي لصالح محاربة الإرهاب، وعقد أكثر مسار التفاوض التدخل الفرنسي الذي عمل على إدامة الوضع المضطرب لاستمرار ديمومة مصالحها.

2.سلوك الوساطة الجزائرية

رأينا في العنصر السابق، أن التحديات الجيوسياسيّة المحيطة بالجزائر وضعتها في مقدمة خطوط المواجهة مع التهديدات العابرة للحدود، فكان من الضروري نسج مقاربة جزائرية تقوم على تعبئة المرتكزات المعنوية والمادية لمواجهة وتذليل التحديات المعطّلة لبناء بيئة جوارية مستقرة، والوساطة هي الفضاء العملياتي لتجسيد هذه المقاربة، ولعل النزاع في شمال مالي هو النموذج العملي الذي يمكّننا من ملاحظة التغيرات التي طرأت على مستوى هيكل الوساطة من حيث انتقالها من الوساطة الفردية إلى الوساطة الجماعية الدولية، وكذلك التغيرات على مستوى المقاربات المرافقة لديناميات النزاع في شمال مالي.

1.2.من أحادية المقاربة الأمنية إلى ثنائية الأمن والتنمية

تتطلع الجزائر لأن تلعب دورا رياديا في المنطقة عن طريق تبني خيار الوساطة كآلية لحل نزاعات جوارها الإقليمي، حيث تقدم هذا الخيار على أنه هو البديل عن التدخل الخارجي والحلول العسكرية، وترى فيه الفضاء العملياتي لتجسيد المقاربة الجزائرية في إدارة النزاعات المحيطة، والقائمة على ثنائية الأمن والتنمية، وهذا ما سندارسه في مسار الوساطة الجزائرية في تسوية النزاع في مالي المتوّج باتفاق الجزائر للسلم والمصالحة الوطنية في 20جوان 2015 م.

رافقت الوساطة الجزائرية ديناميات النزاع في مالي في أهم محطاته، بداية من اتفاقية تمنراست 06 جانفي 1991، التي جاءت في سياق أمني خاص، أين ألقت الأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر بضلالها على مضمون عملية الوساطة، ونلمح ذلك في الصبغة الأمنية المهيمنة على الاتفاق الذي تمحور حول عملية إدماج 12000مقاتل من المتمردين والميليشيات، في صفوف الجيش النظامي والمؤسسات الأمنية الأخرى[29]، أيضا هناك بعد آخر يجب الإشارة إليه لتدليل على الصبغة الأمنية للاتفاق، وهو اللقاءات التمهيدية لوزراء الداخلية التي سبقت أتفاق تمنراست، اللقاء الأول الذي جرى في تمنراست في 12 جويلية 1990 كان بين وزراء الداخلية للدول الثلاثة مالي، الجزائر، النيجر، واللقاء الثاني جرت أحداثه بجانت (الجزائر)، وقد أستغرق ثلاثة أيام 8،9 و10 سبتمبر 1990، وكان بين رؤساء الدول، مالي، الجزائر، النيجر، وليبيا، وحتى الموقعون على اتفاق تمنراست في 06جانفي 1991 يحملون صفات ووظائف أمنية؛ فعن جمهورية مالي العقيد "عثمان كوليبالي"، و"

إياد أغ غالي " ممثلا عن الحركة الشعبية الأزوادية **(MPA)**، والجبهة الإسلامية العربية الأزوادية **(FIAA)**، والوسيط الجزائري ممثلا في وزير الداخلية السيد محمد صالح محدي[30].

2ـ 2. وساطة الجزائر سنة 2006: ميلاد مقاربة الأمن والتنمية

صمد اتفاق تمنراست قرابة عقد ونصف من الزمن، إلا أن المواجهات والصدامات عادت من جديد بين الفصائل الأزوادية والحكومة المركزية في "باماكو"، وهو ما دعا اطراف النزاع اللجوء للجزائر للوساطة مرة أخرى عام 2006م، بين الحكومة المالية ومتمردي " التحالف الديمقراطي من أجل التغيير"، ولكن تدخل الجزائر هذه المرة كان وفق رؤية ومقاربة جديدة، استلهمت مضمونها من تجربة المصالحة الوطنية الجزائرية (2005)، مقاربة تقوم على أرضية الاعتماد المتبادل بين الأمن والتنمية، حيث بيّنت ديباجة ميثاق المصالحة العلاقة الوظيفية بين التنمية والأمن،إذ جاء فيها " ...لقد تيقن الجزائريون، والجزائريات كل اليقين من أنه من دون عودة السلم والأمن، لن يثمر أي مسعى من مساعي التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ...". ، وعلى نفس المبدأ تأسس الاتفاق الذي توصلت إليه وساطة الجزائر مع الفرقاء الماليين في 04 جويلية 2006، حيث جاء في أحد البنود التأكيد على " السلام، والاستقرار، والأمن في البلاد، والتفرغ لمهمات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمناطق الشمال ومنها كيدال"،[31] وبذلك يكون اتفاق انهاء الاقتتال أول تجربة لمقاربة الجزائر للوساطة القائمة على الأمن والتنمية، والتي تعتبر مسار تصحيحيا لمقاربة أحادية الحلول الأمنية، لكن عد التزام الأطراف بنص الاتفاق وتدخل أطراف خارجية، وتموقع الجماعات الإرهابية في مناطق التمرد، بالإضافة للتطورات الاجتماعية والاقتصادية، التي عرفتها مالي والمناطق الشمالية تحديدا، كلها ساهمت في انهيار الاتفاق وعودة الاشتباكات بين المتمردين والحكومة المركزية.

2 ـ 3. وساطة الجزائر 2014 تعميق لمقاربة الأمن والتنمية:

عادت المواجهات في 2014 بين الفصائل الأزوادية وحكومة جمهورية مالي، الأمر الذي أشّر على الطابع الدّوري للأزمة وأكّد عمق النزاع في شمال مالي، هذه المؤشرات دفعت المهتمين بحل النزاع في شمال مالي وعلى رأسهم الجزائر إلى التفكير بعمق في ايجاد حل دائم لما بات يعرف بـ "الأزمة الأزوادية"، فبعدما تجلت الحاجة الى تدخل الجزائر كوسيط مرة أخرى، وذلك بطلب من رئيس جمهورية مالي "براهيم بوبكر كايتا" في جانفي 2014، قامت الجزائر بتصميم خطة وفق مقاربة متلازمة الأمن، والتنمية، تجسدت في ورقة طريق (Feuille De Route) متكاملة من حيث الشكل والمضمون، ومن أجل تجسيدها تشكلت أربعة فرق موضوعاتية، توزعت وفق ركائز مقاربة الأمن والتنمية:

– **موضوع الأمن:** تشكلت فرقتين، الأولى لتدارس مسائل الدفاع والأمن، والثانية حول المصالحة والعدالة، والقضايا الإنسانية.

– **موضوع التنمية:** تشكلت فرقتين، الأولى، حول المواضيع السياسية والمؤسساتية، والثانية لمعالجة مواضيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتم تدارس هده المسائل وفق تصميم زمني وموضوعاتي محكم، قسمت خلاله المفاوضات إلى ثلاثة مراحل زمنية متدرجة:

– **المرحلة الابتدائية:** والتي امتدت من 16 إلى 24 جويلية 2014، وتهدف هده المرحلة إلى تعزيز إجراءات بناء الثقة بين الفرقاء، وعلى رأسها وقف إطلاق النار، وحاولت الجزائر في هذه المرحلة اشراك أطراف إقليمية ودولية لتحقيق هدف المرحلة، حيث عقد الاجتماع الرفيع المستوى لدعم الحوار المالي من أجل تسوية الأمن في شمال جمهورية مالي بالجزائر العاصمة في 16 جويلية 2014م، بمشاركة الجزائر ومالي والنيجر بوركينا فاسو والتشاد وموريتانيا والاتحاد الافريقي والمجموعة الافريقية لدول غرب إفريقيا والامم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي. وتوج اللقاء في 24 جويلية 2014 بتوقيع المشاركين في الحوار المالي على خارطة طريق من أجل المفاوضات في إطار مسار الجزائر ووثيقة تتعلق بوقف الاقتتال. وبذلك حققت الجزائر من خلال الاجتماع الدعم الدولي الدبلوماسي لمسارها وساطتها في مالي[36].

– **المرحلة الثانية:** المفاوضات حول المسائل الجوهرية، وبدأت من 17 أوت إلى 11 سبتمبر 2014، بدأت بالجزائر الجولة الثانية لمفاوضات السلام في شمال مالي بين الحكومة المالية المركزية وقادة ستة حركات أزوادية، حيث جرت المفاوضات برعاية جزائرية، وبحضور ملاحظين يمثلون هيئة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والمجموعة الاقتصادية للدول غرب إفريقيا، وقاد الوفد الحكومي لمالي في المفاوضات وزير الشؤون الخارجية والاندماج والتعاون الدولي "عبد الوي أيوي" إضافة إلى قادة ست حركات أزاودية هي حركات الائتلاف الشعبي من أجل أزواد وتنسيقية الحركات والجبهات القومية، والحركات الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لتوعية الأزواد والحركة العربية للأزواد .

ووضع على طاولة المفاوضات في هذه الجولة ثلاث نقاط تتعلق بالاعتراف المتبادل بين الحركات الأزوادية والحكومة المالية بشأن الوحدة الترابية لمالي ومشاركة التوارق في الحكومة والمؤسسات الرسمية المالية، ومكافحة الإرهاب والتنمية في مناطق شمال مالي[42].

نجحت الجزائر خلال هذ المرحلة من المفاوضات بتنفيذ صفقة تبادل أسرى بين الحركات المتمردة والحكومة المركزية، لإشاعة جو الثقة بين الطرفين، وابانت عن التزامها في هندسة محتوى الاتفاق النهائي للسلام والمصالحة، وهو الأمر الذي شجع الأطراف للتقدم أكثر في مسارات التفاوض.

احتضنت الجزائر شهر نوفمبر 2014 جولة جديدة من المفاوضات المالية بعد أن حظيت المسودة الجزائرية لاتفاق السلام التي طرحت كوثيقة تفاوض أساسية بين الطرفين بموافقة الحكومة المالية وممثلي الجماعات السياسية العسكرية في منطقة شمال مالي، أين تضمنت الوثيقة التي تم اعتمادها كقاعدة متينة للحوار جملة من التدابير التي من شأنها وضع حد للنزاع في مالي، في إطار الوحدة الترابية وإجراءات استعجاليه تتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية لشمال مالي، ومسألة مكافحة الإرهاب والعدالة والمصالحة بين الماليين، حيث تم إعداد الوثيقة استنادا إلى المقترحات التي قدمتها الأطراف خلال مرحلة المفاوضات التي

جرت في الجولة الثانية، في إطار مجموعات التفاوض الموضوعاتية الأربعة المتعلقة بالمسائل السياسية والمؤسساتية والدفاع عن الأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمصالحة والعدالة والشؤون الإنسانية[37].

– **المرحلة الثالثة:** وهي مرحلة الانتهاء التي تم فيها بلورة الصيغة النهائية للاتفاق، وتوقيعه من جميع الطراف في 20 جوان 2015م، والذي تضمن 68 مادة، أهمها اعتراف الحكومة المركزية بخصوصية الإقليم الشمالي في إطار الدولة الموحدة، وقبولها بالتوسُّع في تطبيق اللامركزية، لتتيح تمثيلاً أكبر لأبناء الشمال بالجمعية الوطنية، ووضع استراتيجية للتنمية في البلاد، بحيث يتم رفع مستوى التنمية بالشمال، ليعادل نظيره بالإقليم الجنوبي، وصياغة ميثاق وطني للعدالة الانتقالية والسلام والمصالحة، وتشكيل لجنة للحقيقة والمصالحة، وإنشاء لجنة دولية للتحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.

ما ميز الاتفاق الأخير، هو ضمه لجميع أطراف المعارضة، ونصه على عدم إمكانية تعديل بنوده إلا بموافقة صريحة من جميع أطرافه، إلى جانب كونه يحظى برعاية دولية وإقليمية واسعة النطاق، وتشكيل لجنة متابعة لتنفيذ بنوده وهي تعمل على تأطيره ضمن لجنة دولية لمتابعة تنفيذ الاتفاق برئاسة الجزائر.

2– الوساطة الجماعية:

مستوى آخر من التطورات الحاصلة في سلوك الوساطة الجزائرية اتجاه حل نزاعات جوارها الإقليمي وهو التطور على مستوى الإطار الهيكلي للتحرك، حيث تم دمج جهد الوساطة الجزائرية كإشراف وقيادة ضمن جهود اقليمية ودولية في إطار الوساطة الدولية، من أجل إيجاد حل دائم للنزاع في مالي، وهذا السلوك في الحقيقة هو استجابة لتحدي الحد والتخفيف من النزعة التدخلية التي أخذت منحى تصاعدي في منطقتنا الإفريقية ، وتجلت بصورة أوضح في النزاع الليبي والمالي، ويندرج التوجه نحو الوساطة الجماعية الدولية بشكل عام كما يراها ستروب تالبوت **(StrobeTalbott)** ضمن التحديات والتهديدات المتنامية التي أفرزتها العولمة.

وقد أظهرت الحاجة الملحة للدبلوماسية الجماعية، أو دبلوماسية متعددة الأطراف، والتي قوامها التحرك المشترك بين العديد من الدول والمنظمات الدولية حكومية وغير حكومية، لمجابهة مثل هذه التهديدات، كالصراعات العرقية وغيرها من الأنماط الصراعية التي اتسع نطاق انتشارها خلال حقبة ما بعد الحرب الباردة، ويضرب مثلا على فعالية دبلوماسية الجماعية بالتعاون الناجح بصدد أزمة البوسنة، حيث شملت الولايات المتحدة الأمريكية، وسبع منظمات دولية حكومية، وثلاثة عشرة منظمة غير حكومية، وحكومات أكثر من اثنتي عشرة دولة، من أجل إنجاز أتفاق لإنهاء الصراع العرقي في البوسنة عام1996 .[34]

وتسعى الجزائر من خلال تصدر الجهد الدولي الإقليمي في إطار الوساطة الدولية الى تحقيق جملة من الأهداف تتعدى مجرد تحقيق السلم في شمال مالي، وإنما تفعيل أطر التنسيق والتعاون على جميع الأصعدة، سياسيا وأمنيا وعسكريا، بين جميع الأطراف المعنية، وتفعيل كامل الآليات على المستويات السياسية والدبلوماسية والعسكرية والامنية والاجتماعية والاقتصادية التنموية، في إطار منظمة الاتحاد الافريقي دون إشراك

أي طرف خارجي في القضايا التي تخص افريقيا، استناد لقاعدة أسبقية وأحقية التدخل الإقليمي على التدخل الدولي، وهذا ما يكسب الجهد القاري مساحات أكثر للتحرك وفق الشرعية الدولية والقانون الدولي على حساب التدخل الخارجي،

إدراج افكار المتدخلين الدوليين وبلورتها ضمن الاتفاق النهائي يزيد من فرص نجاح الوساطة من جهة، ويكون دافع لمتابعة تطبيق بنود الاتفاق من جهة أخرى، ويتوقع أيضا ان يكون هناك ضغط من طرف الفواعل الدولية في مجموعة الوساطة الدولية على حلفائهم من داخل أطراف النزاع من أجل إنجاح مسعى الوساطة.

رابعا: عراقيل في مواجهة تنفيذ اتفاق الجزائر:

مر على اتفاق الجزائر للمصالحة والسلم في مالي ثماني سنوات، دون أن تعرف الأزمة مؤشرات لنهايتها، رغم الجهود التي تبدلها الوساطة الدولية بقيادة الجزائر لتحصين الاتفاق واستكمال مسار الحوار لتجسيد أهدافه، لا يزال مسار السلام الذي وقعته الأطراف المتنازعة يواجه عديد الصعوبات، لم تتمكن عشرات اللقاءات وجولات الحوار التي اقامتها هيئة الوساطة الدولية من تدليلها بالوصول إلى مقترحات عملية ترضي جميع الأطراف.

من الأسباب التي حالت دون تجسيد المواد 68 للاتفاق، التطورات الجيوسياسية المتلاحقة التي شهدتها المنطقة خلال السنوات الماضية، والمرحلة الصعبة التي مرت بها مالي، وما تخللها من تعدد أجندات الأطراف الأجنبية المتدخلة في مالي عسكريا، تحت شعار محاربة الإهاب، بالإضافة للدور السلبي التي مارسته فرنسا من خلال قواتها العسكرية، والضغوط الكبيرة التي مارستها على الحكومات المالية من أجل التماطل في تنفيذ أجندة تطبيق الاتفاق التي تم تحديدها في سنتين، لأنها ترى في الاتفاق إنهاء لمبررات وجودها العسكري، وهيمنتها على القرار السياسي المالي في المراحل السابقة عن انسحاب قواتها، وحدوث القطيعة مع الحكومة الانتقالية القائمة.

لقد كان للمدة الطولة لإرجاء تنفيذ الاتفاق بروز تحولات اجتماعية واقتصادية وتغيرات في ميزان القوى في مالي ومناطقه الشمالية، مما جعل الأطراف تطالب بإعادة صياغة بعض بنوده بما يتلاءم والمستجدات الحاصلة على أرض الواقع، رغم إقرار الجميع بأن الاتفاق يتضمن نقاط في غاية الأهمية لتحقيق الاستقرار والأمن في مالي، وخاصة المواد المتعلقة بالتنمية والتوزيع العادل للثروات وتفعيل اللامركزية على المستوى الوطني والقبول بطبيعة الدولة العلمانية واحترام الحدود الموروثة من الاستعمار، ودمج المقاتلين في صفوف الجيش والأجهزة الأمنية الأخرى.

تعمل الوساطة الجزائر وشركائها في لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق، على تكثيف الجهود في الفترة الأخيرة، لإنهاء المرحلة الانتقالية، وإطلاق جولات حوار جديدة، لتحصين اتفاق الجزائر من الانهيار، بعد حالة الاستقطاب بين القيادة العسكرية في "بامكو" والفصائل المسلحة في الشمال، وبروز مؤشرات سلبية للحكومة الانتقالية بإعادة التفاوض على بنود الاتفاق، قبل أن تتراجع عن ذلك وأقرت بأن الاتفاق المنبثق عن مسار

الجزائر وحده قادر على إنهاء الأزمة[39]، والأمر نفسه كانت قد أكدته الحركات المعارضة في لقائها مع الرئيس الجزائري شهر أفريل 2023[40].

الخـــاتمـــة:

تستند الوساطة الجزائرية على رصيد متراكم من الإنجازات القارية، والدوليّة، حوّلتها إلى مكوّن أساسي من مكوّنات الهويّة الدبلوماسيّة الجزائرية، لكن المستجدات التي أفرزتها التحولات الدولية ما بعد الحرب الباردة انطلاقا، و المستجدات الإقليمية ما بعد الربيع العربي، وضعتها وجها لوجه أمام فضاء جيوسياسي إقليمي مضطرب، مصدره عجز الأنظمة السياسية التي تنتمي إلى الحزام الساحلي المتاخم للجزائر (مالي، النيجر، ليبيا) عن أداء وظائفهم الأساسية، كوظيفة التغلغل والتوزيع، والذي نتج عنهما، فراغ جغرافي غير متحكم فيه (شمال مالي)، وحالة إحباط لدى الطبقات المحرومة(قبائل الطوارق)، هذا العجز تحوّل إلى مكاسب للتنظيمات الإجرامية والإرهابية، لأنها تتقن فن إدارة الإحباط، واستغلال الفراغات، من هنا يتبين لنا إن الفشل الدولاتي هو مولد للتحديّات الجيوسياسيّة، كنمو العلاقة الاعتماديّة بين الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة، وخلق بيئة جذابة للتدخل الخارجي، وظهور حركات انفصاليّة ذات طبيعة هوّياتيّة إثنيّة ناتجة عن سوء إدارة التعدد الاثني.

وكإجابة على إشكالية الدراسة نؤكد فرضية أن الجزائر عبر وساطتها استطاعت مع الشركاء الدوليين صياغة اتفاق يعالج الأسباب البنيوية للنزاع، وأن المقاربة التي اعتمدتها في المزاوجة بين الأمن والتنمية خلقت نوع من الاستقرار النسبي في المنطقة، رغم الظروف التي مرت بها العملية السياسية من انقلابات وتدخلات خارجية من أطراف متعددة، لا يزال الاتفاق يحظى بإجماع الأطراف المتنازعة، وتأكيدهم على قدرة بنوده على إنهاء الأزمة.

ويبقى عمل الوساطة الجزائرية، والهيئة الدولية لمتابعة تنفيذ الاتفاق تكثيف جهودها لتحييد التدخلات الخارجية، لأطراف تعمل على إدامة الصراع، وإلزام المجتمع الدولي بإعمال قدر أكبر من الجدية والالتزام بمساعدة الماليين في تحقيق التنمية، باعتبار فشل ذلك سيؤدي إلى زيادة حدة التوتر والاستقرار، وما هو ما ينعكس سلبا على كل منطقة الساحل.

النتائـــج:

- إبناء السلام في مالي يمر بإعادة بناء الدولة والجماعة الوطنية، وتحقيق المصالحة بين مكونات المجتمع المالي دون تمييز أو إقصاء، والتوزيع العادل للثروة بين مناطق الدولة.

- تحييد الأطراف الأجنبية وتأثيراتها السلبية على مسارات تنفيذ اتفاق المصالحة، يكون عبر إشراك جميع الفواعل في جوالات الحوار لصياغة آليات تنفيذ بنوده.

-للمجتمع الدولي مسؤولية أخلاقية في مساعدة الماليين في تحقيق التنمية لتجفيف أسباب اللاستقرر.

-كان لمكتسبات المصالحة الوطنية تأثير عميق على المقاربة الجزائرية في حل نزاعات جوارها الإقليمي، حيث انتقلت من مقاربة الكل الأمني إلى ثنائية الأمن والتنمية.

– الورشات الموضوعاتية المدرجة في خارطة الطريق والتي تحولت إلى بنود اتفاق تصب في إعادة بناء الدولة في مالي، حيث أكدت التجارب أن مرحلة ما بعد النزاع يجب أن تركز على العملية السياسية، والمتمثلة في استكمال بناء مؤسسات الدولة عن طريق الانتخابات.

– الوساطة الجزائرية، نجحت في إعادة هيكلة العلاقة بين أطراف النزاع، حيث نقلتها من علاقة المركز بالمحيط، إلى علاقة شراكة واعتماد متبادل.

– الوساطة الدولية الجماعية توزيع للأعباء، وزيادة مردودية متابعة ومرافقة تنفيذ الاتفاق في الميدان.

– إن فشل عملية السلام في مالي له محددات خارج المقاربة الجزائرية للوساطة التي حققت نوع من الاستقرار النسبي في البلاد.

– تعطل مسار تنفيذ اتفاق الجزائر، وظهور متغيرات وفواعل جديدة في ديناميكية النزاع، يستوجب تكييف بنوده مع المعطيات المحلية والإقليمية والدولية الجديدة.

الهوامش

* **قمة النقب:** مؤتمر انعقد يومي 27 و28 مارس 2022 في سديه بوكير بإسرائيل، حيث استضاف وزير الخارجية الإسرائيلي يائير لبيد وزراء خارجية البحرين ومصر والمغرب والإمارات، وكذلك وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن. ومثل الدول العربية الأربع الحاضرة في المؤتمر وزراء خارجيتها: عبد الله بن زايد آل نهيان وزير خارجية الإمارات، وعبد اللطيف بن راشد الزياني من البحرين، وناصر بوريطة وزير خارجية المغرب، وسامح شكري وزير خارجية مصر.

كان الغرض من القمة إظهار جبهة سياسية وأمنية موحدة ضد إيران، على خلفية السعي لتجديد الاتفاق النووي بين دول مجموعة 5+1 وإيران، وضد عدوان إيران في جميع دول الشرق الأوسط. في 28 مارس 2022، تم الإعلان عن أن المؤتمر سيصبح منتدى سنويًا، يسمى منتدى النقب.

1 محمد وهبان أحمد، تحليل إدارة الصراع الدولي" دراسة مسحية". السعودية: الجمعية السعودية للعلوم السياسية،2014، ص13.

2 إبراهيم محمد العناني، "تسوية نزاعات استخدامات الانهار الدولية"، مجلة أفاق، المجلد 11، العدد 39، 2013، ص 37

3 Bercovitch Jacob and Rubin Jeffery , Mediation in International Relation :Multiple Approches to Conflict Management. New York: Martins Press, 1992 ,p.7

4 William Zartman, The Timing Of Peace Initiatives: Hurting Stalemates and Ripe Moments ,Global Review of Ethnopolitics, vol.1,N°.1,2001,pp 8-18

5 سامي إبراهيم الخزندار، إدارة الصراعات وفض المنازعات إطار نظري.بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2014، ص222.

6 حسين بوقارة، تحليل النزاعات الدولية (مقاربة نظرية)، مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر 03، ص 59.

7 Bercovitch Jacob, theory and practice of international mediation. New York: Routledge,2011,P46

8 مولود ديدان، النصوص الدستورية الجزائرية منذ دستور 1963. الجزائر :دار بلقيس للنشر،2018، ص ص60-61.

9 عمر عبد الحفيظ شنان، نزاعات الدول الداخلية الأسباب والتداعيات. مصر: دار الجامعة الجديدة، ،2015،ص.354.

[10] سليم العايب، الدبلوماسية الجزائرية في إطار الاتحاد الإفريقي، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة: كلية الحقوق، والعلوم السياسية، 2011، ص ص.27-28.

[11] ديدان مولود، المرجع السابق، ص 103

[12] Nicole Grimand ,la politique extérieure de l'Algérie 1962-1978,Paris : Éditions Karthala , 1994,P09.

[13] بهجت قرني، "السياسة الخارجية الجزائرية من الثورية الى الإنكفاء على الذات"، في بهجت قرني وعلي الدين هلال(محرران)،السياسة الخارجية للدول العربية، ترجمة :جابر سعيد عوض، الطبعة الثانية، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة،2002،ص ص .223-227.

[14] barry buzan, people,states and fear :the national security problem international relation,(brighton: harvester wheat sheaf,1990),p.142

[15] منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات –الميادين –التحديات، ط1. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2015، ص147.

[16] الطاهر سعود، "المصالحة الوطنية في الجزائر: التجربة، والمكاسب"، مجلة سياسات عربية، العدد.34، 2018، ص ص40-54.

[17] ادريس عطية، تطبيقات الهندسة الأمنية في سياسة الجزائر الأفريقية. الجزائر: دار الأمة، 2019، ص ص142-143.

[18] ديباجة دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، 16 ديسمبر 2020، ص 06.

[18] يحي بوزيدي، علي إدريس، "مداخل تحليل النزاعات وإدارتها خصوصية الواقع الإفريقي"، مجلة قراءات افريقية"، العدد 28، 2018، ص ص16-27.

[19] حسين بوقارة،"المسألة الأثنية في منطقة الساحل: الخلفيات والأبعاد"، أشغال الملتقى الوطني منطقة الساحل والصحراء الواقع والأفاق، النادي الوطني للجيش، الجزائر، 15 أكتوبر 2012، ص ص60-65.

[20] عمر عبدالحفيظ شنان، المرجع السابق،ص249.

[21] ادريس عطية، المرجع السابق، ص143

[22] منصور لخضاري، المرجع السابق، ص88

[23] محمد محمود أبو المعالي، القاعدة وحلفائها في أزواد النشأة، وأسرار التوسع، قطر: مركز الجزيرة للدراسات،2014، ص 34.

[24] منصور لخضاري، المرجع السابق، ص154.

[25] International Crisis Group, "Narcotrafic, violence et politique au Nord du Mali",Rapport afrique,N°267,13 Décembre 2018, Bruxelles, Briefing Crisis Group,14.

[26] Mehdi Medkour, Al Qaïda au Maghreb Islamique : Une Menace Multidimensionnel, groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité -GRIP-, aout 2011, P06.

[27] Salim Chena,"L'Algérie et son Sud Quels enjeux sécuritaires ?", institut français des relations international-Ifri-, Novembre 2013, p14.

[31] محمد سنويسي، "البعد االأمني للسياسة الخارجية الجزائرية باتجاه دول الربيع العربي منذ 2011"، جريدة الحوار، نوفمبر 2015، على الانترنت:
http://elhiwardz.com/?p=33389

[32] أعلية علاني، "الأمن والخارطة الجيوسياسية في العالم العربي من خلال بعض النماذج: الإرهاب: أشكاله وتحدياته"، ورقة بحث مقدمة في الملتقى الدولي حول: سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية، ورقلة، الجزائر 12-13 نوفمبر 2014، ص03

[29] Gregory Giraud ,Cinquante Ans De Tension Dans La Zone Sahélo-Saharienne, dont Michel Galy (ed), La Guerre Au Mali. Paris :Edition La Découverte, 2013, P39.

[30] Zidane Ag Sid alumine, De la question Touareg au Problème du Nord du Mali : Ma part de témoignage –(1ére et 2éme parties), Publié sur internet: https://2u.pw/XOf8Uu

[31] نبيل بويبية، "التنمية والأمن في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الأزمة الأزوادية في مالي: مسار الى أين؟"، أعمال الملتقى الوطني الثاني حول السياسة الخارجية الجزائرية في 50سنة حصيلة تحليلية نقديّة، مخبر البحوث، والدراسات في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 8-29 أكتوبر 2014، ص ص 101-134.

[36] نفس المرجع. ص ص.101-134.

[37] سيدي أعمر شيخنا، "المفاوضات المالية-الأزوادية في الجزائر: قراءة في وثائق المفاوضات وسيناريوهات المستقبل"، مركز الجزيرة للدراسات، 29 ديسمبر 2014، على الانترنت:
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/201412298656948952.html

[34] أحمد محمد وهبان، المرجع السابق، ص 19-21.

[39] وكالة الانباء الجزائرية، مالي: الحكومة تؤكد مجددا تمسكها بتنفيذ اتفاق الجزائر، موقع وكالة الانباء الجزائرية، 20 ماي 2023، على الانترنت:
https://www.aps.dz/ar/monde/144243-2023-05-20-18-59-31

[40] الشروق أونلاين، الرئيس تبون يستقبل ممثلي الحركات السياسية في مالي، موقع الشروق أولاين، 26؟ أفريل 2023. على الانترنت: https://2u.pw/5CgmMY